

تقرير هيئة الرئاسة بشأن الهيكل الوظيفي المنقح للدوائر*

أولاً - ملخص تنفيذي

١- تقدم المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") رفق هذا تقريرها بشأن الهيكل الوظيفي المنقح لموظفي الدعم القانوني بالشعب القضائي، تلبية لطلب من لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة"). وينبغي أن يفي هذا الهيكل الوظيفي بالحاجة إلى الاستمرارية المتأصلة في كل مؤسسة قضائية وينبغي في نفس الوقت أن يكون مرناً بما فيه الكفاية للتصدي للسيناريوهات المتغيرة لعبء العمل. وأدى هذا إلى الهيكل الوظيفي المنقح التالي:

٢- ويتكون موظفو الدعم القانوني الأساسي في الدوائر/الشعب من موظفين قانونيين برتبة ف-٣ ملحقين بالقضاة. ومع ذلك، إذا احتاجت إحدى الدوائر إلى موظفين قانونيين برتبة ف-٣ إضافيين، يجوز إلحاق زملاء لهم برتبة ف-٣ من الدوائر الأخرى مؤقتاً لمساعدة فريق الدائرة في أشد الحاجة إليها. ويوزع جميع موظفي الدعم القانوني الآخرين وهم المستشار القانوني (الرئيسي) برتبة ف-٥/٥-٤، والموظف القانوني المعاون/المساعد برتبة ف-٢/٢-١، والمساعد لشؤون البحث من فئة الخدمات العامة- الرتب الأخرى على الشعب، ويكفلون بذلك الاستمرارية والمرونة. وتعالج القضايا المتعلقة بالموظفين التي لا يمكن حلها في الشعبة نفسها أولاً بالتشاور بين رؤساء الشعب المعنية للنظر في إمكانية حلها بتبادل المساعدة بين الشعب. ولا تطلب وظائف إضافية إلا إذا وجدت زيادة كبيرة في حجم العمل لا يمكن تناولها بالموظفين الحاليين. وستستعرض المحكمة باستمرار كفاءة الهيكل الوظيفي المنقح وقابليته للتنفيذ، ولكن سننتظر إتمام دورة كاملة أو دورتين كاملتين من الإجراءات قبل النظر في إدخال أي تعديلات عليه. وفي حالة حدوث أي تغييرات في هيكل الموظفين، ستقدم المحكمة تقريراً جديداً وتبلغ اللجنة بذلك.

* صدر سابقاً بوصفه الوثيقة ICC-ASP/8/CBF.2/5.

ثانياً - مقدمة

٣- يقدم هذا التقرير عن الهيكل الوظيفي للدوائر إلى اللجنة عملاً بالفقرة ٧٣ من تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثامنة^(١)، والفقرة ٧٢ من تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية عشرة^(٢)، والفقرات ٥٣ إلى ٥٧ من تقرير اللجنة عن أعمال دورتها العاشرة^(٣). ويحل الهيكل الوظيفي المنقح الوارد في هذا التقرير محل الهيكل الوظيفي المقدم من هيئة الرئاسة إلى اللجنة في عام ٢٠٠٤^(٤).

٤- ويعكس التوزيع الحالي للموظفين في الدوائر الجهود الكبيرة المبذولة لتعزيز الاستفادة من الموارد وزيادة الكفاءات في المحكمة مع اكتساب المحكمة المزيد من الخبرة في تطبيق نظام روما الأساسي ومن التطورات الجديدة في أدوار ومسؤوليات الدوائر. وينفذ الهيكل الوظيفي المنقح وفقاً لنظام روما الأساسي ويلتزم برؤية الخطة الإستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية^(٥). ويتلقى القضاة المنتخبون الذين يبلغ عددهم ١٨ قاضياً الدعم من هيكل وظيفي يتكون حالياً من ٢٤ وظيفة من الفئة الفنية و ١١ وظيفة من فئة الخدمات العامة. ويمزج من التحديد، يتكون الهيكل الوظيفي الحالي من الوظائف التالية: مستشار قانوني رئيسي واحد برتبة ف-٥ بالشعبة التمهيدية، ومستشاران قانونيان برتبة ف-٤ (أحدهما بالشعبة الابتدائية والآخر بشعبة الاستئناف)، و ١٦ موظفاً قانونياً برتبة ف-٣. بالإضافة إلى ذلك، هناك ثلاثة مساعدين لشؤون البحث من فئة الخدمات العامة- الرتب الأخرى (مساعد لكل شعبة)، وثمانية مساعدين من فئة الخدمات العامة- الرتب الأخرى يقدمون الدعم المباشر للقضاة. وهناك أيضاً موظفان قانونيان إضافيان برتبة ف-٣ وثلاثة موظفين قانونيين معاونين برتبة ف-٢ بتمويل من المساعدة المؤقتة العامة. وقدم في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٠ طلب لنحويل هذه الوظائف المؤقتة إلى وظائف ثابتة.

ثالثاً - حجم العمل في الشعب ومهام الموظفين

٥- بموجب نظام روما الأساسي، تنقسم الدوائر في ثلاث شعب، التمهيدية والابتدائية والاستئنافية. وتوزع هيئة الرئاسة الحالات والقضايا على الدائرتين التمهيدية والابتدائية بينما تنظر دائرة الاستئناف في الاستئنافات المرفوعة ضد القرارات الصادرة على المستويين التمهيدي والابتدائي. وتنظر الدوائر في طائفة واسعة من المسائل التي قلما توجد مؤشرات واضحة لها (مثل الإجراءات القضائية الجديدة، ومشاركة الضحايا، والتعويض). ونتيجة لذلك، يلزم بحث وتحليل واسع النطاق فيما يتعلق بتفسير السوابق القضائية ونظام روما الأساسي. ومن أجل فهم احتياجات

^(١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السادسة، نيويورك، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (منشور المحكمة الجنائية الدولية، ICC-ASP/6/20)، المجلد الثاني، باء-١.

^(٢) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة، لاهاي، ١٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (منشور المحكمة الجنائية الدولية، ICC-ASP/7/20)، المجلد الثاني، باء-٢.

^(٣) المرجع نفسه، المجلد الثاني، باء - ١.

^(٤) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثالثة، لاهاي، ٦-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (منشور المحكمة الجنائية الدولية، ICC-ASP/3/25)، الجزء الثاني- ألف-٨ (ب)، الفقرة ٥٣.

^(٥) ICC-ASP/5/6، الخطة الإستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية.

الدوائر من الموظفين، لا بد من الإشارة أولاً إلى المهام القانونية لمختلف الدوائر وتجربتها السابقة في ممارسة هذه المهام. وفيما يلي لمحة قصيرة لذلك.

الشعبة التمهيدية

٦- تتألف الشعبة التمهيدية من عدد لا يقل عن ستة قضاة^(٦)، وهم ينتظمون حالياً في دائرتين تمهيديتين. وهناك فئتان عامتان من الدعاوى التي تنظر فيها الدائرة التمهيدية، الدعاوى المتعلقة بالحالات، والدعاوى على مستوى القضايا؛ وهذا التمييز تنفرد به المحكمة. وفي الوقت الحالي، تختص كل دائرة بمجالتين وبالقضايا المتصلة بهما^(٧).

٧- وتشمل الإجراءات المتعلقة بالحالات الإجراءات المتصلة بمشاركة الضحايا في مرحلة التحقيق وطلبات حماية الأدلة^(٨). وتشمل أيضاً الإجراءات الناشئة في إطار المواد ١٥ و ١٨ و ٥٣ من نظام روما الأساسي، التي لم تعرض بعد على الدوائر التمهيدية. ولا تزال التحقيقات التي يقوم بها المدعي العام في الحالات الأربع جارية.

٨- وعلى مستوى القضايا، تقوم الدائرة التمهيدية أولاً بإصدار أوامر بالقبض أو أوامر بالمثل أمام المحكمة. وأصدرت المحكمة منذ بداية العمليات ١٣ أمراً بالقبض وأمرًا واحداً بالمثل أمام المحكمة، بمتوسط أمر واحد بالقبض أو بالمثل أمام المحكمة كل شهرين أو ثلاثة أشهر. وتقوم الدائرة التمهيدية أيضاً بجميع الإجراءات المتعلقة باعتماد التهم، التي تستغرق في المتوسط^(٩) ما بين ثمانية أشهر واثني عشر شهراً^(١٠).

(٦) الفقرة ١ من المادة ٣٩ من نظام روما الأساسي.

(٧) تختص الدائرة التمهيدية الأولى بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقضية المتصلة بها وهي قضية المدعي العام ضد بوسكو تانغاندا، وبالحالة في دارفور/السودان والقضايا المتصلة بها وهي قضية المدعي العام ضد أحمد محمد هارون وعلي محمد علي عبد الرحمن، وقضية المدعي العام ضد عمر حسن أحمد البشير، وقضية المدعي العام ضد بحر إدريس أبو قردة. وتختص الدائرة التمهيدية الثانية بالحالة في أوغندا والقضية المتصلة بها وهي قضية المدعي العام ضد جوزيف كوني وآخرين، وبالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والقضية المتصلة بها وهي قضية المدعي العام ضد جان-بيير بيمبا غومبو.

(٨) في عام ٢٠٠٨، أدت الإجراءات المتعلقة بالحالات إلى إصدار ٦٥ قراراً (أكثر من ١٠٠٤ صفحة). ومن المتوقع أن يبقى حجم العمل هذا ثابتاً، وإن كان يتوقف على عدد الحالات المخالة إلى المحكمة.

(٩) قد يختلف هذا المتوسط كثيراً تبعاً لتعقيد القضية، وعدد التهم، وعدد الأشخاص المطلوب محاكمتهم في نفس الوقت، وتقديم أو عدم تقديم طلب للاستئناف والموافقة أو عدم الموافقة على هذا الطلب.

(١٠) في عام ٢٠٠٨، صدر ٣٤٢ قراراً من الدوائر التمهيدية على مستوى القضايا (أكثر من ٨٠٠ ٤ صفحة). وهذا طبقاً للتوقعات مؤشر جيد لحجم العمل المقبل فيما يتعلق بالإجراءات المتصلة بالقضايا. وبلغ الناتج الإجمالي للدوائر التمهيدية في عام ٢٠٠٨ نتيجة لذلك أكثر من ٤٠٠ قرار صادر في ٦٠٠٠ صفحة. ويمثل هذا ضعف النشاط القضائي تقريباً بالمقارنة بعام ٢٠٠٧.

الشعبة الابتدائية

٩- تتألف الشعبة الابتدائية من عدد لا يقل عن ستة قضاة^(١١)، وهم ينتظمون حالياً في دائرتين ابتدائيتين. وتكفل الدائرة الابتدائية أن تكون المحاكمة عادلة وسريعة وأن تنعقد في جو من الاحترام التام لحقوق المتهم والمراعاة الواجبة لحماية المجني عليهم والشهود. وعند انتهاء المحاكمة، تعد الدائرة التي تفصل في الدعوى حكماً مسبباً بإدانة أو براءة المتهم. وتشمل الإدانة جانبيين: الحكم والأمر بالتعويض. والجانب الأخير من الجوانب التي تنفرد بها المحكمة، وليس له مثيل في القضاء الجنائي الدولي. وبموجب المادة ٧٥ من نظام روما الأساسي، يجوز للمحكمة أن تصدر أمراً مباشراً ضد شخص مدان تحدد فيه أشكالاً ملائمة من أشكال جبر أضرار المجني عليهم، أو فيما يخصهم، بما في ذلك رد الحقوق والتعويض ورد الاعتبار.

١٠- وبدأت أول محاكمة أمام المحكمة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وكلفت الدائرة الابتدائية الأولى بالنظر في قضية توماس لوبانغا ديبلو، وهي تنظر الآن في الأدلة. ومن المقرر أن تبدأ قضية جيرمين كاتانغا وماتيو نغوجولو شوي أمام الدائرة الابتدائية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩^(١٢).

شعبة الاستئناف

١١- تتألف شعبة الاستئناف من خمسة قضاة^(١٣)؛ وتتكون دائرة الاستئناف من جميع القضاة في شعبة الاستئناف^(١٤) وهي مسؤولة عن النظر في الاستئنافات المرفوعة من المشاركين في الأحكام الصادرة من الدوائر التمهيدية والابتدائية. وتدخل هذه الاستئنافات في فئتين عامتين: الاستئنافات النهائية المتعلقة بأحكام الدائرة الابتدائية الصادرة بالبراءة أو الإدانة أو المتعلقة بالعقوبات، فضلاً عن أوامر التعويض، والاستئنافات المتعلقة بالقرارات الأخرى. وقد تنشأ الفئة الأخيرة من الاستئنافات المسماة بالطعون التمهيدية في المرحلة السابقة للتحقيق، ومرحلة التحقيق، وبعد تسليم المشتبه فيه أو مثوله أمام المحكمة^(١٥). ويجوز أيضاً طلب إعادة النظر في الحكم النهائي الصادر بالإدانة أو العقوبة. ولما كانت المحاكمة الأولى لا تزال جارية، فإنه لم يقدم استئناف نهائي أو طلب لإعادة النظر حتى الآن.

(١١) الفقرة ١ من المادة ٣٩ من نظام روما الأساسي.

(١٢) في عام ٢٠٠٨، قدمت الأطراف والجهات المشاركة ٧٥٠ طلباً للدائرة الابتدائية الأولى. وقُدّم نحو ٣٠٠ طلب بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠٠٩. وحتى الآن، في عام ٢٠٠٩، أصدرت الدائرة الابتدائية ١٠٨ قراراً وأمرأً كتابياً و٢٨ قراراً شفويًا. وتجاوز ملف القضية المعروضة على الدائرة الثانية في الوقت الحالي ٢٣٠٠٠ صفحة، والدائرة في حاجة إلى الاطلاع عليها. وفي الشهرين الأخيرين فقط من عام ٢٠٠٨، قدم المشاركون ١٣٩ طلباً.

(١٣) الفقرة ١ من المادة ٣٩ من نظام روما الأساسي.

(١٤) الفقرة ٢(ب) '١' من المادة ٣٩ من نظام روما الأساسي.

(١٥) قدم ٢٢ استئنافاً تمهيدياً في عام ٢٠٠٨.

مهام الموظفين

١٢- المستشار القانوني (الرئيسي) برتبة ف ٥/ف-٤. يقدم المستشار القانوني الرئيسي برتبة ف-٥ والمستشارون القانونيون برتبة ف-٤، الذين لديهم معرفة خاصة بمهام الدوائر، نوعية عالية من المشورة القانونية لجميع الدوائر في الشعبة، ويساعدون في تنسيق الأعمال القضائية والإدارية لتلك الدوائر تحت إشراف رئيس الشعبة ورؤساء الدوائر. ويتصل المستشارون القانونيون بالطرفين وبالمشاركين في كل قضية، بالتشاور مع رئيس الدائرة/القاضي الفرد، ويعملون عند الاقتضاء كمحاورين لقدم المحكمة. ونظراً لمشاركتهم في أعمال جميع الدوائر في الشعبة، فإنهم في وضع فريد لمساعدة القضاة على استخدام الموارد المتاحة بصورة فعالة، وتقييم احتياجات كل دائرة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم المستشارون القانونيون بالتنسيق بالأعمال الإدارية للشعبة تحت إشراف رئيس الشعبة. وهم أيضاً نقطة الاتصال الأولى لشؤون الموظفين والشؤون الإدارية. وهناك حالياً مستشار قانوني رئيسي واحد أو مستشار قانوني واحد في كل شعبة.

١٣- الموظفون القانونيون برتبة ف-٣. تتصل الواجبات الرئيسية للموظفين القانونيين بالأنشطة اليومية للدائرة التي يعملون بها. وهم مسؤولون عن كتابة المذكرات والأوامر والقرارات، ومساعدة القضاة في تحضير الجلسات، والبحوث القانونية، وتوجيه الموظفين القانونيين المعاونين/المساعدين برتبة ف-٢/ف-١ في المهام الموكولة إليهم. ولدى الموظفين القانونيين معرفة شاملة بالإجراءات قيد البحث، ويقدمون المشورة في المسائل القانونية المعقدة والمتكررة في الكثير من الأحيان. وهم يساعدون أيضاً القضاة في واجباتهم المتعلقة بالجلسات العامة (مثل تعديل لائحة المحكمة)، والأفرقة العاملة، واللجان الأخرى التي يشارك فيها القضاة. ويعمل كل موظف قانوني برتبة ف-٣ حالياً مع أحد القضاة.

١٤- الموظفون القانونيون المعاونون/المساعدون برتبة ف-٢/ف-١؛ المساعدون لشؤون البحث من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى. يلزم وجود هؤلاء الموظفين للقيام بالبحوث أو المشاريع البحثية المتعمقة من أجل مساعدة الدوائر على صياغة المذكرات والأوامر والقرارات. وعلاوة على ذلك، قد يساعد الموظفون القانونيون المعاونون/المساعدون أو المساعدون لشؤون البحث القضاة في المهام غير القضائية مثل التحضير للاجتماعات أو صياغة التقارير. ويعمل الموظفون القانونيون المعاونون/المساعدون برتبة ف-٢/ف-١ والمساعدون لشؤون البحث حالياً بالشعبة.

رابعاً- الهدف من الهيكل الوظيفي المنقح: استخدام موظفي الدعم القانوني استخداماً فعالاً

١٥- يتمثل الهدف الأول للمحكمة بموجب الخطة الإستراتيجية في "الاضطلاع بإجراءات علنية منصفة وفعالة وسريعة وفقاً لنظام روما الأساسي ولأسمى المعايير القانونية مع كفاءة ممارسة جميع المشاركين لحقوقهم ممارسة تامة"^(١٦). ويضع الهيكل الوظيفي المنقح إطاراً يسمح بدعم تلك الأهداف بأكثر الطرق فعالية ويأخذ في الاعتبار السمات الفريدة الخاصة للمحكمة. ويلزم عند وضع هذا الإطار الوظيفي استيفاء متطلبين: الاستمرارية والمرونة.

^(١٦) ICC-ASP/5/6، الخطة الإستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية، القسم الرابع.

١٦- والاستمرارية هي سمة هامة للعمل في أي محكمة من المحاكم، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية. والمعرفة التفصيلية بالسوابق القضائية والقواعد الإجرائية الواجبة التطبيق على المراحل المختلفة للدعوى حاسمة لحسن سير العمل في المحكمة، لأنها ستؤدي إلى التماسك والاتساق والقدرة على التنبؤ بإجراءات وقرارات المحكمة. والموظفون مصدر هام للذاكرة المؤسسية في هذا المجال.

١٧- والمرونة في هيكل الموظفين يقتضيها نطاق اختصاص المحكمة، فضلاً عن عوامل خارجة عن نطاق وحجم العمل بالدوائر. ولعدة أسباب، من الصعب التنبؤ بحجم العمل في الدوائر. وقد يتسع نطاق اختصاص المحكمة بدرجة كبيرة وقد يغطي عدة حالات في نفس الوقت، ودون معرفة عدد القضايا التي قد تتبع منها. وعموماً، تتأثر أنشطة الدوائر كثيراً بالمشاركين، ويتوقف حجم العمل بها إلى حد كبير على عدد المشاركين (مثل المدعي العام، والمتهمين، والضحايا، والدول، وأصدقاء المحكمة)، وطبيعة وعدد الطلبات المقدمة (طلبات إصدار أوامر القبض، واستنساخ المحاضر، ومشاركة الضحايا، والحصول على إذن بالاستئناف الخ). وأخيراً، تعتمد المحكمة إلى حد كبير أيضاً على تعاون الدول، لاسيما عندما يراد القبض على أحد الأشخاص وتسليمه للمحكمة.

خامساً- الهيكل الوظيفي المنقح

١٨- يعكس الهيكل الوظيفي المنقح للدوائر اتجاه حجم العمل في السنوات الأخيرة ويراعي حجم العمل المتوقع في السنوات القادمة. ويوازن الهيكل المنقح بين الحاجة إلى تطوير المعارف المؤسسية والاستمرارية داخل الدوائر والحاجة إلى المرونة، من أجل تقديم أكبر قدر من المساعدة الفعالة والفعالية للقضاة.

١٩- وقد تمكنت المحكمة نتيجة لتجربتها على مدى السنوات العديدة الماضية، بالإضافة إلى المعلومات الواردة من مؤسسات مماثلة، من وضع هيكل وظيفي منقح يخدم بأفضل وجه في المستقبل القريب. وتقدم المحكمة بالتالي هيكلًا وظيفيًا منقحاً يراعي كلا من حجم العمل الحالي وإمكانية حدوث تغييرات كبيرة في حجم العمل. وينبغي لأي هيكل أن يتسم بالمرونة، لكي يستوعب الزيادة السريعة المحتملة في حجم العمل والانخفاض التدريجي المحتمل في القضايا على المدى الطويل على حد سواء.

٢٠- وعلى النحو المبين أعلاه، فيما يتعلق بالدوائر، الشعبة التمهيدية فقط هي التي شهدت دورة كاملة لحجم العمل (من وقت إصدار الأمر بالقبض إلى وقت اعتماد التهم للمحاكمة). وتنظر إحدى الدوائر الابتدائية حالياً في أول محاكمة لها، وتستعد دائرة ابتدائية أخرى للمحاكمة الثانية المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ولم تتعرض دائرة الاستئناف حتى الآن، رغم اشتراكها في عدد من الطعون التمهيدية في القرارات الصادرة من الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية، لأي طلب بإعادة النظر في الإدانة أو العقوبة. وعليه، كما هو الحال بالنسبة للشعبة الابتدائية، لا يمكن تقدير الاحتياجات المحتملة من الموظفين إلا على أساس التجربة المكتسبة حتى الآن، وتجربة المؤسسات المماثلة.

٢١- وطلبت اللجنة من المحكمة أن تنظر في إمكانية الجمع بين الموظفين القانونيين بالدوائر والموظفين القانونيين بقلم المحكمة. وبحث هذا الخيار بعناية، ولكنه لا يتفق مع تكوين المحكمة المنصوص عليه في المادة ٣٤ من نظام روما الأساسي. كذلك، سيُحل هذا الإجراء بالحفاظ على الذاكرة المؤسسية، وقد تتعارض مع الطابع السري للإجراءات، ويتعذر تطبيقه بالنظر إلى حجم العمل واختلاف المهام في الجهازين، والخبرة المطلوبة من قبل كل موظف بهما.

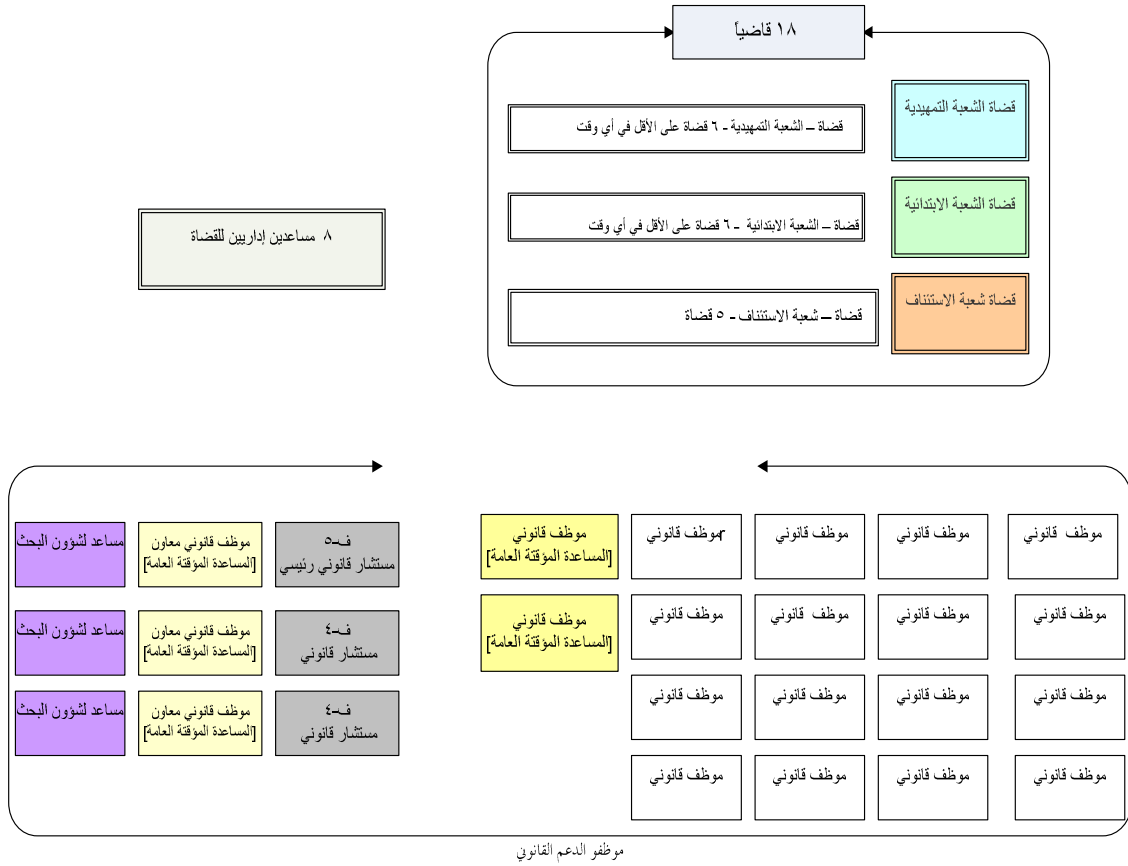
٢٢- ومع ذلك، تمشياً مع الحاجة إلى المرونة على النحو المبين أعلاه، الجمع بين الوظائف داخل الدوائر في الواقع وسيلة لتحقيق هذا الهدف، ويسمح بتوزيع الوظائف بمرونة داخل الشعب الثلاث وفيما بينها وفقاً لمتطلبات حجم العمل.

٢٣- ونقحت المحكمة الهيكل الوظيفي لدوائرها على أساس الاعتبارات التالية:

- **تخصيص موظف قانوني برتبة ف-٣ لكل قاض من القضاة الـ ١٨ بالمحكمة.** وكقاعدة عامة، سيظل كل موظف قانوني تابعاً لشعبته، وسيمارس المهام المبينة في الفقرة ١٣ أعلاه. ويكفل إلحاق الموظفين القانونيين برتبة ف-٣ على آحاد القضاة الاستمرارية في بيئة العمل المباشرة لهؤلاء القضاة، ويمكنهم من العمل بأكثر قدر ممكن من الكفاءة مع أشخاص يمكنهم الاعتماد عليهم وبناء علاقة من الثقة معهم. وللموظفين القانونيين برتبة ف-٣ دراية خاصة بالدائرة/الشعبة التي يعمل بها القاضي الذي سيعملون معه. وثبتت قيمة هذا النهج للمحكمة في السنوات السبع الماضية وهو مطبق أيضاً في المحاكم الدولية الأخرى. وفي نفس الوقت، إذا احتاجت إحدى الدوائر إلى موظفين قانونيين برتبة ف-٣ إضافيين، يمكن أن ينضم مؤقتاً زملاء لهم برتبة ف-٣ من الدوائر الأخرى لمساعدة الفريق المعني بالدائرة ذات الصلة في العمل. ويستجيب هذا للحاجة إلى المرونة بينما يوفر للموظفين الفرصة لتوسيع معارفهم وتطوير مهاراتهم القانونية على نطاق أوسع من الدوائر.

- **وجميع موظفي الدعم القانوني الآخرين، وعلى وجه التحديد المستشار القانوني (الرئيسي) برتبة ف-٥/٥-ف-٤، والموظفون القانونيون المعاونون/المساعدون برتبة ف-٢/٢-ف-١، والمساعدون لشؤون البحث من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى سيكلفون بالعمل في الشعبة.** وسبقت الإشارة إلى مهام موظفي الدعم القانوني المذكورين في الفقرتين ١٢ و ١٤ أعلاه. ويكفل التكليف بالعمل في الشعبة الاستمرارية (كما في حالة المستشارين القانونيين (الرئيسيين)) والمرونة في إدارة الموظفين (كما في حالة الموظفين القانونيين المعاونين/المساعدين، والمساعدين لشؤون البحث) ويعزز القدرات داخل الدوائر للاستجابة للاحتياجات المتعلقة بالموارد بطريقة فعالة. وثبتت قيمة هذا النهج للمحكمة على مدى السنوات السبع الماضية.

٢٤ - ويرد الهيكل التنظيمي المنقح في الشكل البياني أدناه.



٢٥ - وفي حالة وجود زيادة كبيرة في حجم العمل (مثل إجراء عدة محاكمات في وقت واحد، أو الحاجة إلى إحصائي في مجال قانوني معين، الخ)، قد يلزم النظر في الحاجة إلى تعيين موظفين قانونيين إضافيين في إحدى الشعب أو الدوائر.

٢٦ - ومن الجدير بالذكر أن هذا الهيكل يوفر قدرًا كبيراً من المرونة داخل الشعب لأنه يسمح بنقل الموظفين حسب الاقتضاء وفقاً لاختلافات حجم العمل. وتعمل المحكمة على تحسين الوضع بتبسيط الإجراءات المتعلقة بإعادة توزيع الموظفين على الدوائر. والهدف من خطوط الاتصال المحددة بوضوح هو زيادة هذه المرونة. وسيتاح بذلك لرؤساء الشعب، وفقاً للبند ١٤ من لائحة المحكمة، رصد حجم العمل بوجه أفضل والإشراف على موارد الشعبة من الموظفين وتوزيعهم بصورة فعالة. وستعالج قضايا الموظفين التي لا يمكن حلها داخل الشعبة ذاتها أولاً عن طريق التشاور بين رؤساء الشعب المعنية في محاولة لمعالجة النقص بتبادل المساعدة بين الشعب. ولن تتطلب المساعدة الإضافية إلا في حالة عدم وجود خيار في إطار الدوائر ككل.

٢٧ - وتتحقق المرونة بتكليف موظفي الدعم القانوني بتوفير الدعم اللازم لتناول أحجام مختلفة من العمل، مع السماح في نفس الوقت للموظفين الذين اكتسبوا معارف متعمقة بالنسبة لحالة معينة أو قضية معينة بمواصلة العمل في هذه الحالة أو القضية في جميع مراحل الدعوى. ويوفر هذا الترتيب السرعة في الإجراءات القضائية ويسمح

للموظفين بتعميق وتوسيع معارفهم في أكثر من حالة واحدة أمام دائرة واحدة. وأخيراً، ستكثف أساليب العمل وفقاً لمتطلبات حجم العمل: وقد تكلف إحدى الدوائر فريقاً من موظفي الدعم القانوني بمساعدة جميع قضاة الدائرة فيما يتعلق بالمهمة المسندة. ويمكن أيضاً تطبيق هذا الأسلوب من أساليب العمل على أعمال الشعب، أو مهام القضاة المتصلة بالجلسات العامة، أو تعريف الجمهور بأعمال المحكمة.

٢٨- ولن تطلب المساعدة الإضافية (ف-٥/٥-ف-٤/٤-ف-٣/٣-ف-٢/٢-ف-١/١-الخدمات العامة - الرتب الأخرى) إلا إذا تعذر تناول حجم العمل بالموظفين الحاليين. وستطلب الوظائف الإضافية عن طريق الميزانية. وفي هذه الحالة، ستلبي الاحتياجات أساساً من التمويل المخصص للمساعدة المؤقتة العامة، إلا إذا تبين بعد فترة من الزمن أن الزيادة في حجم العمل هي زيادة دائمة فعندئذ سيطلب إنشاء وظائف جديدة ضمن ميزانية المحكمة. وإذا قل لأي سبب مقبل حجم العمل في المحكمة، سيمكن بالمثل مقابلة هذا الانخفاض بتخفيض الوظائف في الميزانية.

٢٩- وستستعرض المحكمة باستمرار كفاءة الهيكل الوظيفي المنقح وقابليته للتطبيق، ولكنها ستنتظر دورة قضائية كاملة أو دورتين قضائيتين كاملتين على الأقل (الحكم في الاستئناف المرفوع ضد حكم صادر من الدائرة الابتدائية بالبراءة أو الإدانة أو ضد العقوبة) قبل النظر في إدخال أي تعديلات عليه. وفي حالة حدوث أي تعديلات في الهيكل الوظيفي، ستقدم المحكمة تقريراً جديداً وتبلغ اللجنة بذلك.